مصالح حزبية وفئوية وراء تأخر إقرار القانون

مراقبون: جهات أجنبية تتدخل في صياغة قانون النفط والغاز

□ بغداد / رافد صبار

أكد مراقبون وخبراء اقتصاديون أن قانون النفط والغاز لا يختلف عن غيره من المشاريع المؤجلة والمعطلة في العراق بسبب الخلافات السياسية، معبرين عن تخوفهم من إدارة اقتصاد البلاد عن طريق صفقات سياسية، مثل محاولات تمرير قانون البنى التحتية مقابل العفو العام، وغيرها مقابل كركوك وايضاً بما يسمى بالمحافظات المنتجة للنفط، فإن الأسباب السياسية والصفقات بين الكتل السياسية هي الثيمة الأساسية المتفق عليها..

عن ذلك يقول الخبير الاقتصادي ماجد الصوري إن قانون النفط والغاز وقانون الشركة الوطنية للنفط والغاز ، هما من أهم القوانين التي كان يجب أن تصدر حسب الدستور لكن التأخر نتيجة عدم وجود توافق سياسي حال دون ذلك، وتابع الصوري" أن الصفقات السياسية والتداخل السياسي بالقطاع الاقتصادي يعيقان عملية بناء البلد وهو ما مستشر اليوم لدى السياسيين"، لافتاً الى انه اذا ما استمرت المصالح الفئوية والشخصية الحزبية والقومية والطائفية السائدة اليوم فلم يتم الاتفاق على المصالح الخاصة بالمواطن، وإن مرر قانون النفط والغاز فلن يكون واضحاً كفاية حسب ما ورد بالدستور كونه ما زال تحت التوافقات السياسية. واوضح الصوري" ان الدستور ينص على تشكيل المجلس الأعلى لإدارة النفط والغاز ولحد الآن لم يتم تشكيله كونه يعتمد مصلحة المواطن وليس السياسيين، لا سيما ان هذا المجلس كان من الممكن ان يحل الكثير من القضايا المتعلقة بعمل النفط والغاز كمورد أساس لاقتصاد العراق. وعبّر الصوري عن تخوفه من عدم وجود توافق سياسي لتفعيل مثل هكذا قانون وقوانين رئيسية أخرى، على الأقل قد توفر الجز الأدنى للمواطن عند تفعيلها مشيرا إلى ان المصالح الشخصية المختلفة والوجهات الحزبية هي من تتحكم بزمام الأمور.

قانون النفط والغاز .. ضرورة اقتصادية

الى ذلك، قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص أن قانون النفط والغاز يجب أن يحسم بأسرع وقت ممكن كون الكثير من المشاريع معطلة بسبب هذا القانون وعدم الاهتمام به يدل على عدم الاهتمام بالمشاريع الرئيسية بالبلد، ولفت الهيمص الى ان القانون مهتم به من الجانب السياسي فقط وكيفية التوصل إلى حل يرضي الكتل وليس لكي يرضي المواطن في ضوء صفقات سياسية واضحة شبيهة بموضوع البنى التحتية والعفو العام، فضلاً عن جهات أجنبية راغبة أن تصوغ القانون بالطريقة التي تناسبها خصوصاً الدول التي يصدر من خلالها نفط العراق. وهذا المنهج سيستمر ليدمر أهم مواضيعنا الرئيسية التي هي من المفروض خارج إطار المحاصصات، مشيراً الى ان كل الكتل السياسية لها مصلحة في تأخيره ويريدون صفقات سياسية مقابل تمريره، وهي تمتلك قانون المساومة بان إذا صوتت لك بقانون تصوت لي بآخر.

وتابع الهيمص أنه طالما اللجنة المكلفة هي من ضمن الكتل المشاركة فلن تخرج قانون يخيب آمال كتلتهم ابداً. ودعا الهيمص إلى تمرير القانون بأسرع وقت كون الاقتصاد العراقي يعتمد على أكثر من (٩٠٪) من النفط فعندما لا يرتب له قانون يكون العمل بمنتجنا الأهم غير منظم، مما يؤدي الى هدره بصورة سريعة وضياع الأموال التي هي بالأصل للمواطن العراقي.

يذكر أن لجنة النفط الطاقة النيابية ، رجحت لجنة النفط والطاقة ، صياغة مسودة جديدة لمشروع قانون النفط والغاز، مستبعدةً الوصول إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية ونظيرتها في إقليم كردستان على إحدى المسودات نتيجة الخلافات السياسية. وقال عضو اللجنة عواد العوادي في حديث لوكالة انباء محلية: إن "اللجنة الثلاثية المشكلة من لجنة النفط النيابية ولجنة من الحكومة العراقية ولجنة من وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم ستقوم بمناقشة مسودتي قانون النفط ٢٠٠٧ و٢٠١١". وأضاف العوادي ان "اللجنة الثلاثية ستتفق على احد المسودتين وإذا اقتضى الأمر صياغة مسودة جديدة لتقديمها الى مجلس النواب، مبيناً أن "مسألة قانون النفط هي امر خاص بلجنته الا انها ارتأت مشاركة الحكومة والإقليم لفض النزاع الحاصل بينهما والخروج من الأزمة". وأوضح العوادي أن "اللجنة الثلاثية لم تجتمع حتى الآن"، مبدياً عدم تفاؤله بالخروج بنتائج ايجابية إذا ما اجتمعت بسبب المواقف الخلافية المسبقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية على مشروع القانون". وكان مقرر لجنة النفط والطاقة النيابية قاسم مشختي قد كشف، الأسبوع الماضي، عن تشكيل لجنة جديدة لاختيار مسودة لمشروع قانون النفط والغاز، مشيراً إلى أن اللجنة الجديدة تضم نواباً يمثلون الكتل السياسية، وكذلك وزير النفط في الحكومة الاتحادية ووزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان.

بعد فشل شركة فرنسية

"السيطرة النوعية" تتعاقد مع شركة ألمانية لفحص البضائع الداخلة إلى البلاد

□ بغداد / المدى

أبرم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عقداً مع شركة ألمانية لفحص السلع والبضائع الداخلة إلى البلاد، وقالت وزارة التخطيط في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منة إن الجهاز التابع لوزارة التخطيط أبرم عقدا فنيا مع شركة (TUV) الألمانية لفحص المواد والسلع الداخلة الى العراق في بلد المنشأ. وأضاف بأن العقد المذكور الذي تم توقيعه جاء وفقا للمادة الثالثة من قانون الجهاز رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل والذي أجاز للجهاز إجراء الفحوصات والتحاليل والتفتيش ومراقبة النوعية مباشرة أو من خلال مختبرات معتمدة بهدف حماية المستهلكين والمنتجين والبيئة والسلامة العامة والاقتصاد الوطني والحد من استيراد بضائع متدنية الجودة. ولفتت إلى أنه من بين البنود التي تضمنها العقد المبرم مع الشركة الألمانية قيام الشركة المذكورة بإيداع نسبة (١٥٪) من الأجور المثبتة التي تتقاضاها كل ثلاثة أشهر في حساب وزارة المالية الاتحادية لدى البنك المركزي في فترة لا تتجاوز الـ ٣٠ يوما من انتهاء المدة المحددة بالإضافة الى دعم الجهاز بنسبة (١٥٪) من الأجور المثبتة التي تتقاضاها الشركة لتزويد الجهاز بأجهزة ومعدات مختبرية حديثة من مناشئ عالمية رصينة وتأهيل مختبراته وتطوير قدرات المنتسبين بعد مرور سنة من تاريخ البدء بتنفيذ البرنامج. وبينت الوزارة أن العقد قضى أيضا بإلزام الشركة الفاحصة بتجهيز الجهاز بأجهزة ومعدات لمختبر فحص الإطارات على وفق المواصفات المعتمدة وعلى نفقتها الخاصة وفي الموقع الذي يحدد من قبل الجانب العراقي خلال او بعد مضي سنة من تاريخ التنفيذ. وتابعت"كما تقوم الشركة بتجهيز العراق بأجهزة ومعدات محطة لفحص المركبات المستوردة سواء كانت المستعملة والجديدة وعلى نفقتها ايضا على ان تتولى الشركة ادارة المحطة واستيفاء اجور الفحص لمدة (٥) سنوات من تاريخ بدء المحطة بالعمل. وأوضحت الوزارة أن الشركة تقوم باستيفاء أجور التفتيش في المنافذ الحدودية العراقية وفقا لعدد الحاويات أو الشاحنات او الشحنات الجوية الذي تدونه الشركة في شهادة المطابقة، فيما يقوم المستورد بدفع اجور اصدار شهادات المطابقة والتفتيش في المنافذ الحدودية الرسمية. وبحسب البيان ألزم العقد الشركة بتنفيذ برنامج تدريبي لتاهيل ما لا يقل عن (٣٠) موظفا من جهاز التقييس سنويا في احد مختبراتها المعتمدة في خارج العراق على نفقتها الخاصة، كما تتحمل الشركة اجور اعادة فحص النماذج المسحوبة عشوائيا من قبل ممثلي الجهاز في المنافذ الحدودية الرسمية من البضائع التي منحتها الشركة شهادة مطابقة لفحصها في مختبرات داخل العراق للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة. وأشارت إلى أن العقد تم إبرامه مع الشركة الالمانية بعد تقديمها خطاب ضمان بمبلغ (٥) ملايين دولار يودع لدى مصرف عراقي لصالح الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من اجل ضمان التزامها بحسن التنفيذ.وأشارت إلى أن مدة تنفيذ العقد (٣) سنوات تبدأ بعد ثلاثة اشهر من توقيع العقد وهو موعد بدء الشركة لعملها الفعلي في الفحص.ومن الجدير بالذكر أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قد وقع عقدا مع إحدى الشركات الدنماركية الأسبوع الماضي ومن المؤمل ان يتم التوقيع مع شركة سويدية خلال الايام القريبة المقبلة بالإضافة الى شركة (BV) الفرنسية التي سبق التعاقد معها مطلع العام الماضي ليصبح عدد الشركات الفاحصة اربع شركات وفي ذات الوقت شرع الجهاز بتشييد (٦) مختبرات كبيرة وحديثة في ست محافظات لديها منافذ حدودية مع دول الجوار.

الموجز الاقتصادي

برلمانية: مجلس النواب يجهل أين صرفت الموازنات السابقة!

كشفت النائبة عن التحالف الوطني سوزان السعد، عن حصولها على معلومات تفيد بأن موازنة العام المقبل تقارب المئة وثلاثة عشر تريليون دينار.

وقالت السعد في بيان تلقت (الوكالة الاخبارية للانباء) نسخة منه أمس السبت :على السلطة التنفيذية تقديم الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠١٢ وما قبلها للوقوف على أداء الوزارات ومعرفة أسباب عدم صرف المبالغ المخصصة لبعضها وما هي العراقيل التي تقف أمام ذلك، لا سيما وأن مجلس النواب يجهل لحد الآن أين صرفت مبالغ الموازنات السابقة وإذا ما عادت الى خزينة الدولة تحت أي باب وضعت، موضحة أن تقديم الحسابات الختامية يجب أن يرافق كل موازنة يتم إقرارها.

وأضافت القيادية في حزب الفضيلة: أن موازنة العام الحالي كانت "انفجارية"، لكننا لم نلمس لحد الآن أي شيء على ارض الواقع، مشددة على ضرورة أن تقف السلطة التشريعية على حقيقة صرف الأموال والأبواب التي صرفت بموجبها من خلال تقديم الحسابات الختامية.

شركات تبدي استعدادها لإنشاء مناطق حرة

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية، أن عددا من الشركات المحلية أبدت استعدادها لإنشاء مناطق حرة في بغداد والمحافظات لممارسة النشاطات التجارية ودعم الاقتصاد الوطني في العراق .وقال مدير عام الهيئة صباح صالح القيسي في بيان له ، أمس، إن شركة إعمار للمقاولات العامة قدمت طلبا لإنشاء منطقة حرة خاصة في بغداد وبأحدث المواصفات العالمية، مشيرا إلى ان موقع إنشاء المنطقة الحرة سيكون ما بين الطريق الرابط بين بغداد والمحافظات الجنوبية وبالتحديد في منطقة عويريج الصناعية وبمساحة تبلغ ١٢٥٠٠م٢ . وأوضح القيسي أن عددا من محافظات الوسط والجنوب تقدمت بطلب لإنشاء مناطق حرة لتفعيل وتنشيط الحركة التجارية والاستثمارية.

ميسان تعرض تسهيلاتها للشركات النفطية الأجنبية المستثمرة

نقل المكتب الإعلامي لمحافظة ميسان في بيان تلقت "المدى" نسخة منه : أن المحافظة شاركت بأعمال مؤتمر ومعرض "مشاريع العراق الكبرى" المقام في مدينة الجميرا في دبي بحضور رئيس هيئة المستشارين لرئيس الوزراء ثامر الغضبان وبمشاركة عدد من الخبراء في القطاع النفطي ومحافظة ميسان والبصرة وذي قار و٢٩ عارضا إقليميا وعالميا في مختلف المجالات.

وأضاف: جرى خلال فعاليات المؤتمر استعراض مشاريع النفط والغاز والتطورات الحاصلة في القطاع النفطي وكذلك الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة ميسان، كذلك عقد جلسات عدة ضمن الطاولة المستديرة لمناقشة واقع الفرص الاستثمارية والمشاريع الخدمية والإستراتيجية.

وبيّن: أن الهدف من هذا المؤتمر يأتي في إطار عرض و تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة عن الواقع الاستثماري في محافظات العراق والذي سيؤدي لجذب مزيد من الاستثمارات لمختلف القطاعات.

وتابع : كما تم توجيه دعوة إلى كافة الشركات العربية والأجنبية لزيارة محافظة ميسان والاطلاع على الفرص الاستثمارية ومشاريع تنمية الأقاليم معدة ضمن الخطط السنوية.

وأضاف البيان أن محافظ ميسان أكد على "سعي الحكومة المحلية لتقديم كافة التسهيلات والدعم اللازم لكافة الشركات العربية الأجنبية".

خارج الحدود

الصين

هبوط حاد في مبيعات تويوتا

تراجعت مبيعات شركة تويوتا لصناعة السيارات في الصين نحو ٤٠٪ في أيلول الماضي مقارنة بمستواها بالشهر نفسه من العام الماضي، في حين قفزت مبيعات شركات منافسة مثل هيونداي الكورية الجنوبية و"بي أم دبليو" الألمانية، مما يبرز مدى تضرر الشركات اليابانية جراء نزاع بين البلدين على مجموعة من الجزر تسببت في احتجاجات شعبية باليابان الشهر الماضي. وهبطت المبيعات ومعدل الإقبال على معارض شركات السيارات اليابانية بشكل عام منذ اندلاع احتجاجات عنيفة ودعوات لمقاطعة المنتجات اليابانية في أنحاء الصين في منتصف أيلول الماضي بعد أن اشترت الحكومة اليابانية مجموعة من الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي من مالكها الخاص.

واشنطن

1.1 تريليون دولار عجز الموازنة الأميركية

ذكر مكتب الموازنة بالكونغرس الأميركي إن عجز الموازنة في العام المالي الحالي المنتهي أول الشهر الجاري، بلغ ١,١ تريليون دولار، وهو العام الرابع على التوالي الذي يزيد فيه العجز على تريليون دولار. ومن المقرر أن تصدر إدارة الرئيس باراك أوباما أرقاما رسمية حول عجز الموازنة في منتصف الشهر الجاري، ويتوقع أن تكون مقاربة لتقديرات مكتب الموازنة الذي قال إن الحكومة اقترضت ٣١ سنتا لكل دولار أنفقته. وتوقع مكتب الموازنة زيادة متواضعة بنسبة ٣٪ في ما يتعلق بعائدات ضريبة الدخل عام ٢٠١٢ مقابل ٢٠١١، مما يعكس وضع الانتعاش الضعيف للاقتصاد الأميركي. وانخفض إنفاق الحكومة الأميركية في معظم القطاعات، عدا برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات والرعاية الصحية يشار إلى أن الرئيس أوباما ورث اقتصادا يعاني الركود وعجزا في الموازنة يزيد على تريليون دولار، ووعد بخفض العجز إلى النصف بنهاية مدة رئاسته الأولى، لكن العجز زاد بدلا من ذلك وبلغ ١,٤ تريليون عام ٢٠٠٩، و١,٣ تريليون في كل من العامين الماضيين. وفي العام المالي ٢٠١٢ مثل العجز المالي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

القاهرة

تفاؤل كبير بمستقبل البورصة المصرية

في ظل القفزة الكبيرة التي حققها مؤشر البورصة المصرية خلال العام الجاري، تشير التوقعات إلى أن المؤشر سيواصل صعوده ليحقق مستويات مرتفعة. ورجح محلل مالي مصري في البورصة المسار الصعودي للمؤشر ليصل إلى مستوى ١٢ ألف نقطة ثم ١٤ ألف نقطة خلال ثلاث سنوات مدعومة بقوى العرض والطلب واستقرار البلاد. وفي تقرير أعده النمر عن الرؤية المتوقعة للسوق المصرية نصح المستثمرين بتتبع خطى المسار الصاعد للسوق والمبادرة إلى شراء الأسهم عند نزول أسعارها. وقال النمر إنه رغم المكاسب الكبيرة التي حققتها السوق المصرية منذ بداية العام الجاري فإنها مرشحة لصعود أقوى خلال الثلاث سنوات المقبلة وصولا إلى مستوى ١٤ ألف نقطة في أواخر ٢٠١٥.